عدد المنشآت الصناعية قد تضاعف ــ وأكثر ــ خلال سنوات الاحتلال. وسجّل الناتج الاجمالي زيادة ملحوظة بين ١٩٦٩ و١٩٧٣، وهبوطاً مطّرداً في الفترة التالية. وأفاد رجال الأعمال بأن الناتج الاجمالي سجل هبوطاً مؤكداً منذ عام ١٩٧٧. وتعود أسباب التوجه الكئيب إلى الأزمات النقدية والاقتصادية الاسرائيلية، بالإضافة إلى عدد من السياسات المجحفة لسلطات الاحتلال.

التمويل: المشكلة الكبرى التي يعاني منها الصناعيون ورجال الأعمال في المناطق المحتلة، تنبع من الأوضاع المالية المضطربة بشدة في اسرائيل. ولعل أقسى انعكاس حقيقي وملموس لهذه المعضلة، يتمثل في التخفيض **الواقعي** الشديد للعملة الاسرائيلية قياساً بالدينار الأردني، الذي هو أكثر منها بكثير، قبولاً واستقراراً. ولقد سجلت العملة الاسرائيلية في سوق الصرف هبوطاً بنسبة ٤٩٢٪ بين ١٩٧١ و١٩٧٩. ولا بد لرجال الأعمال لكي يزعموا تحقيق فائدة حقيقية في ظل هذا الوضع، لابد لهم من أن يحصلوا من صفقاتهم الجارية (التي يجرونها غالباً بالعملة الاسرائيلية) على عائد استثمار شديد الارتفاع في صورة غير اعتيادية (مسعراً بالعملة الاسرائيلية) لكي يتمكنوا من تعويض الخسارة التي يتعرضون لها من جراء الهبوط المفرط في القيمة الصافية للعملة. وبما أنه من المتعذر تحقيق هذا العائد الاستثماري في الصورة الموصوفة آنفاً، فإن معظم رجال الأعمال يقومون بعمليات بسيطة في المناطق المحتلة، ويقومون، في الوقت نفسه، بتأسيس مؤسسات أعظم شأناً وثباتاً في الاردن ودول الخليج، حيث تتوافر معدلات ربحية أعلى بكثير.

وهناك عائق مهم آخر يعرقل كذلك نمو الاستثمار المحلي، يتصل بالمستقبل السياسي الكالح، ومردّ هذا مفاوضات «السلام» المستمرة بين مصر واسرائيل.

الطاقة العاملة: تقدر الطاقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ ٢٠٦,٢٠٠ عامل، ينخرط منهم ما نسبته ١٤,٢٪ في المجالات الصناعية. ومن خصائص المنشآت الصناعية القائمة، قلة عدد العمال فيها بصورة واضحة. فإن زهاء ٩١٪ من المنشآت الصناعية كافة، توظف كل منها تسعة عمال أو أقل، وان سبع منشآت فقط (٠,٢٪) لدى كل منها مائة عامل أو أكثر.

وترتب على منح التراخيص للعمال للعمل في اسرائيل، أن نحو ثلث العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون الآن في اسرائيل. ونتج عن هذا الوضع ارتفاع حاد في الأجور الحقيقية للعمال في المناطق المحتلة نفسها. وكانت آثار هذا الأمر على مراكز العمل المحلية متباينة. فالمؤسسات التي أخفقت في تحسين إنتاجية العمال بما يتلاءم وأجورهم الصاعدة، وجدت نفسها تكابد ظروفاً قاسية. وبالطبع لا حاجة لكي نؤكد هنا أن المؤسسات الاسرائيلية أكثر قدرة بكثير على امتصاص الزيادات في الأجور من المنشآت الصناعية الأصغر بكثير الموجودة في المناطق المحتلة.

إن فتح الحدود المتوقع بين مصر واسرائيل قد تكون له نتائج وخيمة على أسواق